السياسات الثقافية
كآلية لتخفيف وطأة الفقر

مقاربات أولية

علي محمد عثمان العراقي

توطئة:

لم تحظ ظاهرة إنسانية طيلة الأعوام الماضية بالاهتمام الذي وجدته ظاهرة الفقر من نقاش وجدل ومؤتمرات وتباين في المفاهيم بل وحتى التعريفات..... ولئن ظلت أدبيات الفقر خلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي تركز على البعد الحسابي في مفهوم الفقر فإن تطوراً ونقلة نوعية كبيرة قد حدثت مع مطلع الألفية وذلك بتوسيع المفهوم ومطالبة كثير من الاقتصاديين بالتخلي عن نظريات التنمية التي تستهدف زيادة معدلات الناتج القومي الإجمالي والتركيز بدلاً عنها على سياسات استئصال الفقر الإنساني والتي بدورها ستؤدي إلى تسريع معدلات النمو وارتفاع الناتج القومي الإجمالي[1].

ولعل آخر الإسهامات المقدرة في إعادة تعريف الفقر ما قام به (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣م والذي يؤكد على أن:

(الفقر لا يتعلق فقط بانخفاض الدخل أو الإنفاق، ولا بعدم التمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية، بل يعني أساساً الحرمان من القدرات البشرية، وفي هذا المنظور يكاد الفقر أن يكون مرادفاً للعجز)[2].

وهذا التطور والاتساع في المفهوم جعل من ظاهرة الفقر ظاهرة إنسانية متكاملة ومتعددة بل ومتداخلة المسافات فهي تضم البعد الاجتماعي، الثقافي، السياسي هذا فضلاً عن البعد الاقتصادي التقليدي.

وتستهدف هذه الورقة الإطارية تسليط الضوء على البعد الثقافي في ظاهرة الفقر وكيف يمكن عبر توصيف وتحديد حزمة من السياسات الثقافية استئصال الفقر وبلوغ وتحقيق مجتمع الرفاه الإنساني.

في إطار تفسيرهم لظاهرة معدلات النمو العالية في الدول الأشد فقراً إلى أن "الفقراء يلجأون لزيادة المواليد سعياً للشعور بقدر من الأمن الاقتصادي وذلك بزيادة عدد الأيدي العاملة في الأسرة"[٤].. كما أن تدني معدلات الادخار وتزايد الاستهلاك في هذه الدول إنما يعكس بوضوح سيادة (ثقافة الاستهلاك) والتي تعمل آليات ووسائط متعددة على إنتاجها وتكريسها والطرق عليها سواءً عبر الوسائل الإعلامية الحديثة أو الشعبية بل واستغلال أنماط الأدب والفن لتمجيد (المسرف) والتغني برجولته.

تشكل درجة الاعتماد أو الإعالة (dependency rate) إحدى مظاهر هيكل العمالة في الدول النامية وتبلغ درجة الاعتماد معدلات قياسية وهي تعبر أيضاً عن ثقافة وسياق اجتماعي تم فيه تكريس هذه الظاهرة.

وإن كانت هذه بعض الأسباب الذاتية لترسيخ ثقافة وواقع الفقر، فإن أهم الأسباب والعوامل الخارجية هي العولمة والتي تعني في بعدها الثقافي تغيرات في الأطر المرجعية للناس[٥] وأن تأثيراتها لا تنحصر في المجال الاقتصادي فحسب بل تتعداه لتشمل المجالات السياسية والتقنية والثقافية. وهي الأخطر – فهي تعمل وفقاً لأحد الكتاب: (على إدماج العالم كله عبر انتشار اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة التجارة والأعمال وانتشار الثقافة الأمريكية في الفن والاستهلاك والترفيه، ويمكن القول بأنها إمبريالية ثقافية ومهددة للقيم والثقافات التقليدية بل وتعمل على تحطيم الهويات..)[٦].

الثقافة والتنمية:

تبلورت القناعة لدى الاقتصاديين منذ وقت ليس بالقصير – بدور الثقافة في تسريع وتائر النمو وتوفير السياق والإطار الصالح لبلوغ التطور والتحديث، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد عمليات ميكانيكية أو إضافات مبسطة للعوامل حيث

(إنها نشاط وعمل إنساني، وكأي عمل إنساني فهي تعتمد في مخرجاتها على مستوى التأهيل، الجودة والكفاءة وسلوك ورغبات الناس الذين يقومون بتنفيذ البرامج)[٧].

تتأكد وتتعزز قدرة الدول على إحداث النمو بمدى تمثلها لثقافتها واستيعابها للثقافات الأخرى في عملية أشبه ما تكون (بتدفق المدخلات والمخرجات) وتوفير السياق المناسب سواءً كان اجتماعياً، ثقافياً أو سياسياً لرعاية ورفد حركة التحول والنهضة هذه (فالنهضة تشكيل للعقل وآليات عمله في المقام الأول، قبل أن تكون نمواً اقتصادياً، أو تطوراً اجتماعياً، أو تقدماً علمياً. فهذه الأشياء في جوهرها هي نتاج لتحول معرفي أولاً، تتحول من خلاله نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى مجتمعه وإلى الكون من حوله. والعلاقة التي تربط هذه الأشياء ببعضها البعض، وهذا هو لب الثقافة في التحليل الأخير لمكوناتها..)[٨].

إن قدرة الدولة على تمثل ثقافتها وجعلها إحدى محفزات ودوافع النمو هي من العوامل المحددة لإحداث النهضة في اتساق ودونما تناقض ما بين القطاعات المختلفة، وما بين القديم والوافد، التقليدي والحديث وهكذا... وبعبارة أخرى فإن: (التنمية الإنسانية، عبارة عن نموذج اجتماعي.. اقتصادي ويركز هذا النموذج على المقدرات والإمكانات الإنسانية، ولا يخفى أن منظومة القيم، المداخل والهياكل لهذه النماذج تتباين بتباين الدول والمجتمعات.....)[٩].. ويؤكد معظم المهتمين على ضرورة أن تتضمن برامج التنمية وخططها توازناً ما بين القيم التقليدية والحديثة، والريف والحضر، الاهتمامات المادية والروحية، النظام المركزي واللامركزي في حكم وإدارة الدولة.

هل يمكن للسياسات الثقافية أن تسهم في استئصال ظاهرة الفقر؟

تعني السياسة الثقافية رسم خيارات وتوجهات متصلة بالثقافة في المجتمع، والثقافة هي عنصر من عناصر الإنماء وأية استراتيجية إنمائية عليها أن تشتمل على عنصر أساسي هو سياسة ثقافية تساهم بشكل أساسي في إنجاح عملية الإنماء وفي ضمان مردودها على الإنسان والأمة في آن[١٠]... إن نوعية النمو وليس كميته وحدها

هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني، وكما جاء في تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٦م إن النمو قد يقضي على فرص العمل بدلاً من إيجادها وقد يتحيز للأقوياء بدلاً من تخفيف حدة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلاً من أن يعليه، وقد يكون غير متأصل بدلاً من أن يضرب بجذوره في الثقافة والتراث، وقد يضر بالمستقبل بدلاً من أن يكون مستدام. إن النمو الاقتصادي الذي يقضي على فرص العمل ويكتم أصوات الناس ويكون قاسياً وغير متأصل أو مستدام، إن نمواً بهذه الصفات لن يؤدي إلى تنمية إنسانية[١١].

إن ثقافة البحث والتطوير لهي إحدى لوزام التنمية، وغني عن القول إنها — ثقافة البحث والتطوير — تنشأ وتتطور في وجود بنية اجتماعية تثمن وتقدر مبدأ التجربة والخطأ، وتدرك بعمق قيمة النجاح والعائد الذي يترتب عليه[١٢].. ويمكن القول بأن أحد أهم دعامات ثقافة البحث والتطوير يكمن في تشجيع المثابرة وتحمل قسوة خطوات عملية الاكتشاف والإبداع بما فيها المراحل الفاشلة والتي بدونها لا يمكن الوصول إلى النجاح.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن التنمية الإنسانية إنما تتحدد بالعوامل الثقافية، وهذا يعني أن الثقافة والتنمية ليسا مفاهيم منفصلة، بل إن التنمية والاقتصاد جزء أصيل من ثقافة المجتمع ووعيه الحضاري، وإنه بالفهم الجيد والواعي فقط للعلاقة ما بين التنمية والثقافة يمكن تصميم استراتيجية فعالة لمحاربة الفقر.

ووعياً بهذا الدور المحوري للسياسات في تحقيق التنمية واستئصال ظاهرة الفقر قامت الأمم المتحدة بإصدار عدد من القرارات المهمة ولعل آخرها القرار الصادر في فبراير ٢٠٠٣م المعنون (الثقافة والتنمية) وقد جاء فيه: (تثمن الأمم المتحدة الدور الفعال للثقافة كوسيط ووسيلة لتحقيق العزة والكرامة، والتنمية المستدامة والسلام العالمي، وتؤكد المنظمة على المساهمة الفعالة التي يمكن أن تقدمها الثقافة لاستئصال ظاهرة الفقر.. وتطالب المنظمة بتقوية وتدعيم المجهودات التي تؤكد على أولوية السياسات الوطنية وتركيزها على أهمية المعرفة التقليدية وخاصة لدورها في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية وإدماج العلم الحديث في

المعارف المحلية)[١٢].

مشروع السياسات الثقافية لاستئصال ظاهرة الفقر

Sudanese Cultural Policies to Eradicate Poverty (SCPEP)

استصحاباً لكل ما ذكر سابقاً وتمثلاً واستيعاباً للثقافة واستخدامها كسلاح فعال في معركة الفقر، يأتي هذا المشروع الوطني في شكل حزمة برامج وسياسات تستهدف بلورة رؤية ذاتية في هذا الهم العالمي المطروح، ويحاول الخروج من نفق الخطط والتصورات الجاهزة التي تهبط على الدول النامية من الخارج دونما دراسة ومراعاة للسياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية لها فتكون النتيجة إعادة إنتاج للأزمة بشكل جديد ومزيداً من الإلحاق والتتبيع في إطار العولمة.

يبدأ المشروع بتحديد الدراسات المسحية والتفصيلية للارتباط ما بين الثقافة وظاهرة الفقر في المجتمع السوداني، وتتخذ الدراسات طابع (المشروعات البحثية متداخلة المسافات) Inter-Disciplinary Research لاكتشاف السمات الثقافية التي تعوق عملية التنمية ومن ثم اقتراح السياسات والبرامج التي يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى استئصال ظاهرة الفقر وتحقيق (نمو اقتصادي) لا يكون عبئاً على الفقراء وحدهم.

إن مشروع (SCPEP) هو محاولة لجعل برامج التنمية والتحديث أكثر أصالة وتعبيراً عن ذاتية وثقافة الجماهير، كما أنه يعتبر خط دفاع أمامي في وجه العولمة التي تعمل وبقوة على إدماج الشعوب بثقافاتها واقتصادياتها في المشروع الأمريكي الجديد، هذا فضلاً عن أنه (المشروع) يعيد الاعتبار للإنسان بقيمه الروحية وثقافته في النهضة وحركة النمو والتحديث.

يتم تنفيذ المشروع – بعد تحديد المدى الزمني له – باقتراح الدراسات والبرامج البحثية الأولية والتي يمكن عقب الفراغ منها توصيف برنامج عمل تفصيلي وإجازة السياسات الثقافية اللازمة لاستئصال ظاهرة الفقر في المجتمع السوداني وربط هذا الجهد البحثي بمؤسسات علمية سواءً عبر إنشاء أقسام بالجامعات أو (كراسي الأبحاث).

الهوامش:

١. التوسع في دراسة الجدل حول المفاهيم الحديثة للتنمية و(الفقر).

انظر: Misra & Puri: Economics of Growth and Development. Himalaya Publishing House, New Dethi. 1992. pp. 725

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٢م، ص٩٠.

٣. لمزيد من التفصيل حول علاقة المشاركة الشعبية بتنفيذ برامج التنمية أنظر: Misra & Puri. P. 79

4. Misra & Puri. P. 327

5. Carl- Johan Kleberg Promoting Cultrural Research for Human Development Stockholm. 1998. P.33.

6. Allister Sparks Cultural policies in the Information Society: Paper Presented in (Action Plan Expert Meeting) Stockholm. May 2003. P. 3

7. Richard T. Gill: Economic Development: Past ad Present New Dethi. 1975. P.19

٨. تركي الحمد: نحو إطار معرفي جديد للثقافة العربية، في (مستقبل الثقافة العربية) المجلس الأعلى للثقافة/ مصر ٢٠٠١م، ص٢٩.

9. ARIEF RACHMAN: Arief the Role of Culture in Human Development Paper Presented in (Action Plan Expert Meeting). Stockholm. May 2003.

١٠. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (نحو سياسة ثقافية عربية للتنمية). تونس ٢٠٠١م، ص٤٠-٤١.

١١. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، ص١٤.

١٢. تقرير التنمية، مصدر سابق، ص٦٥.

13. United Nation. General Assembly Resolution. 57/299. 20 Feb. 2003. pp.2-3.